مُشْكِلَةُ غِياب النَّسَقِ
في البحث العَقَدِيِّ الإسلاميِّ المُعاصِرِ

بقلم: الدكتور / لخضر شايب
أستاذ محاضر في علم أصول الدين

إنَّ من أوْلى الشُروط العلميَّة لأيِّ عمليَّة نقديَّة هو تحديد المُصطلحات ومجال تدخُّل الإجراءات النَّقْدِيَّةِ ومداها. وفي هذا الخصوص، فإنَّنا نقصِد بالنَّسَق مجموعة المُسَلَّمات النَّظريَّة والمُقدِّمات المعرفيَّة والظروف الموْضوعيَّة والإجْراءات المنْهجيَّة والنَّتائج العمَليَّة، سواء على المستوى الرُّوحِيِّ أو الفِكْريِّ أو العَمَلِيِّ، والتي تتركَّب مع بعضها وببعضها بحيث يَنْتُجُ عنها مجْموعٌ مُنْتَظِمٌ، له قدرة على تفسير نفسه وعلى التَّأثير في النفْس والواقع تأثيرا فعَّالا. وقد استَعَرْنا، في الحقيقة، مفهومَ النَّسَق مع إجراء ما يلزم من تطْويعات عليه من النَّظريَّة البِنْيَويَّةِ، ولهذا فمن المُمْكِن الحديث عن (البِنْيَةِ)[1] عِوَضَ الحديث عن النَّسَق، ولكنَّنا نُفضِّل المصطلح الثَّاني، الذي يحيل إلى المهمَّة الأساسيَّة للبنية ذاتها في إطار خُصوصيَّة الدِّراسة الدينيَّة وخُصوصية أهدافها، وهو الاتِّساق.

وبالطبع، فإنَّنا لا نقصِد بالنَّسَق مجرَّد النَّظريَّة، ذلك أنَّ هذا المصطلح وإن كان يحيل إلى عدد من المقدِّمات والمناهِج والنَّتائج، فَيُشْبِهُ النَّسَقَ من هذا الوَجْهِ، فإنَّه ليس نَسَقًا، إلا على سبيل التَّجاوُز،

---

[1] – للبنية تعريفات متعددة، بحسب المهتمين ببحثها، وبحسب الاختصاصات التي تُطبَّق فيها. ولكن أوضح وأبسط تعريف لها، هو أن نقول: إنها كلٌّ مكوَّنٌ من ظواهر متماسكة، يتوقف كلٌّ منها على ما عداه، ولا يمكنه أن يكون ما هو إلا بفضل علاقته به. انظر / نظرية البنائية – د. صلاح فضل – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – د.ت – ص 176. ومن الطبع، فإن الكشف عن البنية لا يتم إلا بالتحليل الداخلي لهذا الكل، من أجل الكشف عن عناصره وعلاقاتها والنظام الذي تتخذه، إضافة إلى الكشف عن منطلقاتها وأهدافها كيفية عملها.

ذلك أنّه لا يستطيع أنْ يُنْتِجَ فهما للأشياء، ولا يستطيع الحياة إلا في إطار تعاضُده مع نظريات أخرى، تتآلف مع بعضها لتُنْتِجَ نَسَقًا.

وإذا أردنا توضيح ما أثرناه قبل قليل، فإنّنا لن نجِد أحسن من إبراز نماذج قائمة، بل كانت قائمة في الحقيقة، لما نسميه النَّسَقَ. وبالفِعْل، فإنَّ النَّظر في تاريخ الفِكْر الإسلاميِّ يُعْطينا فكرة واضحة عما نتحدث عنه؛ فلقد قسَّمَ هذا الفِكْرُ موْضوعات العقيدة إلى ثلاثة مباحث كبرى، هي مباحث الإلهيَّات والنُّبُوَّات و السَّمْعيَّات. وهو تقسيم مقبول عندنا، ذلك أنَّه يشمل موضوعات الدِّين كما جاءت بها مصادره. وليس هذا هو المُهمُّ فيما نحن بصدده، إذ التقسيم في حدِّ ذاته لا يدلُّ على النَّسَق ولا يُوَضِّحه، بلْ إنَّه مُضادٌّ للنَسَق في حالة تطبيقه، وهو ما حدث بالفعل في عصور إسلاميَّة متأخِّرة. ولكن مع ما قلناه، فإنَّ هذا التقسيم لم يكن عند القُدَامَى من علمائنا إلا أداة كان الهدف منه تيسير البحث في العقيدة، وخصوصا تعليمها. ونحن إذا تجاوَزنا هذا التقسيم الإجرائي، فنظرنا إلى الإنتاج الفِكْريِّ الإسْلامِيِّ في الموْضوعات المتَّصلة بالمباحث التي ذكرناها، فإنَّنا نستطيع أنْ نكتشِف ذلك الاتِّصال الوثيق بين جميع العناصر التي تتكون المباحث، ثم ذلك التَّداخُل الواضح بين المباحث ذاتها. ومن هنا يصحُّ لنا أنْ نتحدَّث عن النَّسَق العامِّ للنَّظريَّةِ العَقَدِيَّةِ الإسلاميَّةِ التي وضَعها علماء الإسلام مُجْتَمِعين، أي باعتبار عناصر الاشتراك بين كل المُنْتَمِينَ عَقَدِيًّا للإسلام؛ كما يصحُّ لنا أيضا أنْ نتحدَّث عن النَّسَق العامِّ للنَّظريَّات العقديَّة التي وضَعتها كلُّ فِرقة إسلاميَّة، أي باعتبار التَّمايز المَعْرِفِيِّ والمَنْهَجيِّ بين العلماء.

وفيما يخصُّ الفُروق التي نبَّهْنا عليها بين النَّظريَّةِ وبين النَّسَق، فيُمْكِننا أنْ نحصُر ذلك في المدى بينهما، وفي الوظيفة، فإنَّ مدى النَّسَق أبعد بكثير من مدى النَّظريَّة، كما أنَّ وظيفته أشْمل، إذ يستطيع تحليلُ النَّسَق أنْ يعطِيَنا تفسيرا له وفهْما أشْمل لأسباب نشأته ومنهجه وأهدافه، وهذا ما لا يُمْكِنُ قولُه عن النَّظريَّة. إنَّ النَّسَقَ الأشْعَريَّ مثلا هو ذلك الكُلُّ الذي يتكوَّن من مواقف مُحدَّدة

من ظروف الجماعة المُسلِمة عبر العقود التي نشأ فيها، والتَّحدِّيات التي واجهها أصحاب هذه المواقف، ومن فهْم لمصادر الوحي وتوجيهاتها في إطار ظروف واقع معْرِفِيٍّ وتاريخِيٍّ معيَّن، إضافة إلى جُمْلةِ المناهج المُستخدَمة لإقامة النَّسَق والنَّتائج التي أراد تحقيقها أو التي حقَّقها بالفعل. إنَّ مَوْقِفَ الأشاعرة من الكُلِّ الذي يتكوَّن من آرائهم في المعرفة والألوهيَّة والنُّبوَّة والتَّاريخ والواقع والطَّبيعة والغيْب... هو ما نسمِّيه نَسَقًا، بينما يُمكِننا أنْ نتحدَّث عن نظريَّة المعرفة عند الأشاعرة، ونظريَّة الكسْب عندهم، وعن نظريَّة العِلْم أو القُدرة الإلهيَّة، والصِّفات بصفة عامة.

ويُؤدِّي بنا ما سبق إلى الزَّعم بأنَّ القيام بمُحاوَلة تحليل أيِّ نَسَقٍ من الأنساق العقديَّة الإسلاميَّة التَّقليديَّة، يُظهِر بوضوح أنَّها ليست هياكل خاوية، كما أنَّها ليست بناءات نظريَّة خالِصة لفكرٍ عقدِيٍّ صوريٍّ؛ بل هي كيانات حيَّة قائمة على وقائع محدَّدة، تمثلت في اجتماعِ مُعْطَيَاتِ الوحي الإسلاميِّ مع الواقع المعرفِيِّ والتَّاريخِيِّ. وبالفِعْل، فقد أقام العلماء المسلمون القُدامى أنساقا مختلفة، يشمل كُلٌّ منها نظريات متعددة، وإنَّ وضْع أو اختيار كُلِّ نَسَقٍ كان يخضَع لعمليَّة بحث حقيقيَّة، تنتهي إلى التَّأليف فيه والدَّعوة إليه، باعتِباره يُمَثِّلُ الحقيقة، أي حقيقة الوحي ذاته من ناحية، والموْقِف السَّليم من الواقع من ناحية أخرى. وإنَّنا نرى مَلْمَحًا عن ذلك منذ بدء تَشَكُّل كُلِّ نَسَقٍ؛ وهكذا، بدأ عالم الفكر الإسلاميِّ بالبحث في مشكلة الإيمان والعمل، المُتأثِّرة بحوادث الرِّدَّة، وتطوَّر إلى البحث في الإمامة، بتأثير حوادث الفتنة الكبرى، الذي أفرز تقسيم المسلمين إلى جماعة ومُتوَقِّفة ورافضة. وقد شكَّل الأوَّلان ما سُمِّيَ بعد ذلك بأهل السُّنة والجماعة، وشكَّل الثَّالث حركة وفكر التَّشيُّع. وأفرز الخلاف حول مرتكب الكبيرة انقسام الجماعة إلى أهل الحديث والمعتزلة، الذين شكَّل عُنْصُرُ النِّقاش الجديد بالنِّسبة لهم، في الحقيقة، مُجَرَّدَ إتمام لحركة سابقة، هي حركة المعتزلة الأوائل، وهم المُتوَقِّفون من اتِّخاذ موقف من حوادث الفتنة الكبرى. وأنشأت مشاكل المسئولية عن الأفعال نشأة

الجَبْريَّة والقدَريَّة. ومن هذا وغيره يتأتَّى الثَّراء الكبير الذي يمُيِّز الفكرَ الإسلاميَّ القديم، الذي توزَّعت جهود علمائه على موضوعات لا حصر لها واقعيًّا، ولا حدود لعبقريتها، أقصد بالذَّات قدرتها على التَّعامل مع النَّص والواقع في الوقت نفسه في إطار خصوصيات زمانها، المعرفيَّة والمنهجيَّة والحياتيَّة.

وإنَّ النَّظر في تاريخ الإسلام العام، وتاريخ نشأة الأفكار في العالم الإسلاميِّ، يُعْطي فكرة واضحة عن ذلك التَّضامُن الموجود بين النَّص والواقع في نشأة كُلِّ نَسَقٍ. ويُؤَدِّي بنا هذا إلى التَّأكيد على مُعايَشة علمائنا القُدَامَى، والأتْبَاع الذي أنْشَأتْهم القِراءة والاسْتِماع في كُلِّ حاضِرة إسلاميَّة ، لأنْساقهم الفكريَّة الخاصَّة، دون أنْ يُؤَدِّيَ ذلك بأحد منهم إلى استبعاد مسلَّمات النُّصوص، وهي أصول الاعتقاد وأحكام الفقه، من فكره أو حياته. ويُمكِننا الاستِدلال على قيمة أيِّ نَسَقٍ وفعاليته في الوقت نفسه، وبغض النظر عن أخطائه ونقائصه، بذلك التَّأثير الكبير الذي يُمارسه على البحث العَقَدِيِّ وعلى الحياة الدِّينِيَّة، من حيث ثراء الأوَّل، ومن حيث عنصر التَّفاعل، بل الحب، الذي يربط الباحث والقارىء مع عناصر الحياة الدِّينيَّة، فِكريًّا وواقِعيًّا.

ورغم أنَّنا لسنا من دعاة التفرُّق، قولا وعملا، ولا اتِّهام الخلْق بما هو من صميم حقيقتهم، وهو اختلافهم في القُدرات والظُّروف، ولا من الذين يُعْجِبهم احتِواء البحث العقديِّ الإسلاميِّ القديم على الكثير من دواعي التفرُّق، إلا أنَّنا يجب أنْ نشير إلى أنَّ الصُّورة المُثْلى لقُدرة النَّسَق على الحياة وعلى الإحياء تجِد تعبيرها الأسْمَى في تلك الخصومات الشَّديدة، بل الاتِّهامات المُتبادَلة بين المُنْتَمين لِكُلِّ نَسَقٍ.

ويجِب أنْ نُصرِّح هنا بأنَّ اهتمامنا بالنَّسَق لا يعود إلى المصطلح، بل لمضمونه ذاته، أي لما يحيل إليه من موْقف متوازن من أشياء الوجود الإنسانيِّ ذاته. وعلى هذا، فإنَّ السَّعي إلى إيجاد نَسَقٍ عقديٍّ، كما اتَّضح مما سبق، يُعْتَبَرُ بالنِّسبة لنا أعلى ما يمُكِن

للفكر أنْ يُوجِدَه، وأحسن ما يُمكِن للوُجود أنْ يُوحِيَ به؛ ذلك أنَّه تعبير عن قدرة الفكر على التَّعامل الحميم والخلَّاق والمُتَفاعِل مع مصادر الوحي والإطار المعرفيِّ والواقعيِّ لأمة من الأمم أو جماعة من الجماعات. ومن هنا، فإنَّنا نعتقِد أنَّ غياب نَسَقٍ عقَديٍّ، أو أنساق عقديَّة إسلاميَّة مُعاصِرة، يُعتَبر علامة من علامات عجز الفكر الإسلاميِّ المعاصِر عن إيجاد أحسن الوسائل للتَّعامل مع المصادر الإسلاميِّة والوقائع في الوقت نفسه. إنَّه بالنِّسبة لنا تعبير عن أزمة هذا الفكر، فلماذا وكيف وُجِدَتْ هذه الأزمة وما هي مظاهرها؟

والحقيقة أنَّنا نستطيع أنْ نُقدِّم عددا كبيرا من الأسباب التي منعت البحث العقديَّ من التَّصور النَّظريِّ لأهميَّة إقامة نَسَقٍ عقديٍّ إسلاميٍّ معاصِر، إضافة إلى أسباب عدم وجوده. إنَّنا من المُمكِن أنْ نتحدَّث عن نقص العبقريَّة الخلَّاقة عند الفاعِلين في الحقل العقديِّ. وبالفعل، فإنَّ الباحث إذا كان بإمكانه أنْ يجِد عددا من الأسماء اللَّامعة في حقل الإصلاح الدينِّي، حيث يتقدَّم، على سبيل المثال، الإمام ابن باديس، والشَّيخ ابن عبد الوهاب. ويستطيع الباحث نفسه أنْ يعثر على ما يشهد للقُدرات العاليَّة لعدد من المُفَسِّرين والفقهاء والدُّعاة ... من أمثال الشَّيخ بخيت، والشَّيخ محمد الطاهر بن عاشور، والشَّيخ محمد متولي الشَّعراوي، والشَّيخ محمد الغزالي، والشَّيخ أبو الأعلى المودودي، والشَّيخ احمد ديدات، والشَّيخ عبد المجيد الزَّنداني، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور فتحي الدريني.كما أنَّنا من المُمكِن أنْ نجد عددا من المُفكِّرين الكبار، سواء من الذين الْتَزَمُوا المُنطلَق الإسلاميَّ، استلهاما وهدَفا، أو من الذين استلهموه كما استلهموا غيره، فضاع منهم المُنطلَق الإسلاميُّ والهدَف الدَّعويُّ، لأسباب كثيرة بعضها يرجِع إلى الظَّاهِرة التي نُعالِجها في هذا البحث، أيْ إلى افتِقاد الفكر الإسلاميِّ لأنساق عقديَّة قادرة على الاستجابة لحاجات عالمَ الإسلام. ومن هؤلاء الأستاذ محمد إقبال، والأستاذ مالك بن نبي، والأستاذ علي شريعتي، والأستاذ محمد أركون، والدكتور زكي نجيب محمود.

من المُمكِن لنا، إذن، أنْ نتحدَّث عن عدد كبير من العلماء القادرين على تحمُّل مسئوليات اهتماماتهم الفكريَّة، وتخصُّصاتهم العلميَّة؛ لكنَّنا لا نجد في طول عالم الإسلام وعرْضه عالِمًا بالعقيدة. ومن الضَّروريِّ أنْ نُؤكِّدَ هنا أنَّنا لا نقصِد بعالِم العقيدة أيَّ شخص له عِلْمٌ كثير أو قليل بمباحثها، بل شخصا يستطيع، ولو بمساعدة مدرسة فكريَّة، أنْ يُقيم نسَقًا عقديًّا إسلاميًّا مُتكامِلا، يتأسَّس على نظريَّة في المعرفة، وينتهي إلى تفسير أسباب عدم اهتمام المسلِم المعاصر بتلْويث محرِّك سيَّارته للجَوِّ، وبناء نظريَّة تُلْزمه بإصلاحه.

ومن المُؤكَّد أنَّ عنصر افتِقاد العبْقريَّة الذي نتحدَّث عنه يعود إلى أنَّ التَّخصُّص في العقيدة لا يفترض التَّعامل مع الظَّواهر فقط، كغيره من التَّخصُّصات الشَّرعيَّة، بل تملُّك العديد من الشُّروط النَّفسيَّة والأدوات المَعرفيَّة والمَنْهجيَّة التي ما زال الفكر الإسلاميُّ يَفْتَقِدُهَا. ومع هذا الذي ذكرناه، وفي تصوُّرنا، فإنَّ السَّبب الرئيسيَّ للعجز الإسلامي عن إقامة نَسَقٍ عَقَديٍّ يعود إلى أسباب نفسيَّة خالِصة ، وإنْ امتزجت بأسباب مَعرفيَّة أو منهجيَّة...

وإنَّ الأسباب النَّفسيَّة التي ذكرناها تنعكس انعكاسا واضِحا في عدد من الميول والمناهج والمواقف التي يتَّخذها التأليف العَقَديُّ من عدد من المسائل؛ ولكنَّنا نعتقد أنَّنا نستطيع أنْ نُعطي نموذجا حيًّا عن أنواع الكَفِّ التي تُمارسها الأسباب النَّفسيَّة على البحث العقديِّ المعاصِر في موْقفه من التُّراث العقديِّ الإسلاميِّ بشكلٍ خاصٍّ؛ والذي يُعتَبر عجزُه عن إقامة نظريَّة سليمة فيه وفي التَّعامل معه سببا مُباشِرا في عجزه عن إقامة النَّسَق العَقَديِّ المَنْشُود.

وإذا شئنا إبراز مظاهر الأزمة فيما نتحدَّث عنه، فإنَّنا نجد ملامح واضحة عنها في ذلك التَّقديس الذي يُحِسُّ به باحث العقيدة المعاصِر إزاء إبداعات الفكر الإسلاميِّ التَّقليديِّ، وذلك الإقصاء الذي يُمارسه ضدَّه في الوقت نفسه، وهذان مظهران للعجز النفسي عن اتِّخاذ موْقفٍ عَقَديٍّ وعِلْميٍّ سليم من التُّراث.

ويجب أنْ نصرِّح هنا بأنَّ التَّقْلِيدِيَّة، وما تُحيل إليه من مرجعية السَّابق، والإحساس بالحاجة إليه، ليس مُشكِلة في حدِّ ذاته؛ بل إنَّه مَوْقِفٌ نَفْسِيٌّ وعِلْمِيٌّ سليم في، ولكنْ بشرط أنْ تتم العمليَّة بوَعْي كامل بحقيقتها وشروطها. ومن النَّاحية النَّفسيَّة المَبْدَئِيَّة، فإنَّ تقدير جهد القدماء ودوْرهم في بناء النَّظريَّة العَقَدِيَّة الإسْلاميَّة، كلن يجب أنْ يُعْطِيَ للذَّات المُعاصِرة وعيا بقيمَتَيْ الاتِّباع والتَّواضُع اللذين تُحيل إليهما، بطريق أوْلى، التَّقْلِيدِيَّة. وإنَّ ثمرة الأوَّل منهما تنعكس إيجابا على البحث عن طريق أنواع الكَفِّ التي تُمارسها على النَّفس، فتَتَوَقف عن السَّعي إلى هدْم القائم لمجرَّد أنَّه قديم، إضافة إلى إعطائها المُقدِّمات العلميَّة الضَّرورية لأيِّ جُهْدٍ يسعى إلى التَّجديد. أمَّا التَّواضُع، فإنَّ انعكاسه الإيجابي يتمثَّل في فرْضه للتَّفَتُّح على العديد من المواقف والآراء العقديَّة التي قامت، ولا شكَّ، بدوْرها في حماية مَسلَّمات العقيدة الإسلاميَّة ونشْرها، ومن حيث هدوء حركة البحث الجديد، ومُراجَعة الذَّات مُراجَعة دائمة، حتى تتحرَّز من الوُقوع في الخطإ. ولا شكَّ أنَّ لخُلُق التَّواضع منفعة أخرى، يجب أنْ تجِد كُلَّ اهتمام في العالَم المُعاصِر على وجه الخصوص، الذي تُعاني حضارتُهُ معاناة شديدة من غيابه، وهي تلك المُتَمَثِّلة في مُمارَسة الضَّغط على الذاتيَّة، أو نُمُوِ الأنا نُمُوًّا غير طبيعيٍّ، بحيث يتحوَّل إلى مرض نفْسيٍّ اجْتِماعيٍّ وعلميٍّ في الوقت نفسه. وهي تُؤَثِّرُ تأثيرا سلبيًّا على البحث من حيث أنَّها تُغلِق أمام الذَّات فُرَص التَّعامل تعاملا مُنفتِحا مع الآخر، خصوصا إذا كان هذا الآخر غائبا، وتَجْعَلُ الباحث يقدِّم الفكرة الخاصَّة، لا بغَرَض خدْمة المجموع، وهو دليل صدق الإحساس والنيَّة، بل لخدمة الأنا، أو تَبَعًا للاستِجابة لنَفْخِهَا، فيكون هذا بابا مفتوحا على التَّحطيم لا غير[2].

[2] – توجد الذاتية بشكل طبيعي في كل كائن حيٍّ، ذلك أن استمرار الوجود نفسه يقوم عليها؛ ولكنها قد تتضخم بشكل مرضي غير محسوس عند عدد من البشر، بل عند أمم كاملة كما نلاحظ ذلك في الحضارة الغربية المعاصرة. ومن مظاهرها تكسير العادات والتقاليد والقوالب الجمالية والأخلاقية القائمة. و تشيع ظاهرة الذاتية في الفكر المعاصر

والمُلاحَظ أنَّ البحث العقديَّ المعاصِر يُمارس التَّقْلِيدِيَّة عن غير وعْي بقِيَمها، ولذلك فقد راح يستَحْضِر مقولات وأدلَّة ومناهج القدماء في إنتاجه، وهذا مُشْكِلٌ في حدِّ ذاته، لأنَّه تحوُّل عن التَّقْلِيدِيَّةِ إلى التَّقْدِيسِيَّةِ، وما تُحيل إليه من عجْزٍ نفسيٍّ عن تجاوُز السَّابق، ومن عجْزٍ فكريٍّ عن تحْديد موْقع في التَّاريخ، إضافة، وهذا هو الأخطر، إلى نسيان الدَّور المِحْوريِّ لمصادر العقيدة ذاتها، وهي مدار البحث وموضوعه وهدفه في الوقت نفسه. وكُلُّ هذه العناصر، وخصوصا العنصر الأخير، تُعتَبر أساس حركة البحث، الذي لا يعني أكثر من السَّعي إلى تحصيل الوعْي، في إطار المصادر المُوحاة والتَّاريخ والواقع، بالذَّات وبالآخرين.

وفي إطار الموضوع نفسه، نُلاحِظ أنَّ الإنتاج العقديَّ المُعاصِر كان انْتِقائِيًّا في مُمَارَسَتِهِ للتَّقْدِيسِيَّةِ. وبالفعل، فإنَّنا عندما نرجع إلى التَّاريخ الفكريِّ لعالَم الإسلام نرى بوُضوح تعدُّد الأنساق التي أقامها القدماء وثرائها الكبير. وقد مكَّنها هذا التَّعدُّد والثَّراء من الإحاطة ببحث الكثير من عناصر العقيدة، وتشكيل جيوش من الأتْبَاع الذين عاشوا الإسلام بحَمِيمِيَّةٍ، إضافة إلى القيام بدورها في حماية عالَم الإسلام.

وقد تداخلت الأنساق العقديَّة الإسلاميَّة مع بعضها بمرور الزَّمن، فشهدنا ميلا أكيدا إلى احْتِضان الأشاعرة المُتأخِّرين لبعض مواقف الفكر الاعْتِزالي، مع موْت الاعْتِزال الحقيقيِّ. وتصدَّى الفقهاء للتَّأليف في العقيدة، فأحْدَثوا قطيعة مع البحث العَقَدِيِّ نفسه، مع إنْشاء نوْع من المُصالَحة مع القَوالِب الفارغة للنَّسَق الأشْعَريِّ الأوَّل، ونوْعٍ من المُصالَحة، بل التَّحالُف مع الحَركات الطُّرقيَّة المُتأخِّرة التي لم تعُد تمَثِّل إلا شبَحًا لحركة التَّصوُّف الحَيِّ الذي مثَّله عدد من التَّابعين، وعدد أكبر من الباحِثين عن الذَّوْق والعِرْفان. وأصاب العُقْمُ حركة الفلسفة الإسلاميَّة، التي أنْتَجَتْ، في

أيضا، ومنه الفكر الإسلامي، حيث نجدها على الخصوص عند المفكرين غير المرتبطين بمصادره وأهدافه.

الواقِع، نَسَقًا عَقَدِيًّا إسْلامِيًّا من حيث الانْتِماء الدينيِّ للفلاسفة أنفسهم ، ومن حيث مجالات البحث والأهداف التي سَعَوْا إلى الوصول إليها.

وقد مات، في حدود القرن الثامن الهجريِّ، البحث العَقَدِيِّ الحقيقيِّ، وما يُمَثِّله من حبٍّ للعِلْم، وتطلُّع إلى الحقيقة، ومُعايَشة شخصيَّة للقناعات والأفكار، وثراء للتَّنظير. ولم يبق في عالَمِ الإسلام إلا هيْكل عظيم، خالٍ من الرُّوح التي نفختها فيه حركات الفِرَق الإسلاميَّة بالبحث والمُعايَشة.

وقد شهدت حركة الإحياء الدينيِّ والعِلْميِّ في العالَم الإسلاميِّ الحديث مُحاوَلة لبعث الحركيَّة في الأوْصال المُتَجَمِّدَةِ للفكر الإسلاميِّ، فلم تَجِد أمامها إلا الحُطام الذي أنتجه علماء شرْح المُتُون والتَّعليق على الشُّروح، فحسِبَتْه مُعَبِّرًا عن فهْم السَّلف لعقيدة الإسلام. وقد سانَدَتْ حركة الإحْياء الفقهيِّ، والسيْطرة التي مارستها على الحياة بفِعْلِ القُدْرَةِ على مُخاطَبة وإلْزام عموم المسلمين، والتي تُعْتَبَرُ جزْءا من ماهِيَّتها ذاتها، إحياء المقولات العقديَّة في صورة تشابه إلى حدٍّ كبير صورة الأحكام الفقهيَّة. ولم تَتَعَدَ، في أحسن صُوَرِها، مُحاوَلة إحياء الفكر الأشعريِّ، مع مُمارَسة دفْعٍ إقصائِيٍّ وعنيف ضِدَّ غيره من الأنساق العقديَّة القديمة التي أصبحت مُتَّهَمَةً بتخريب العالَمِ الإسلاميِّ بواسطة خضوعها للاسْتِلاب الفكريِّ. وليس أدلُّ على ما قلناه من ضياع مُؤَلَّفاتِ المُعْتَزِلةِ، وعَدَمِ نشْر ما بَقِيَ، بل عَدَمِ اكتِشاف وُجودِها، وهذا أنْكى، إلا في الخمسينات من القرن العشرين. إضافة إلى عدَم الْتِفات أحد الباحثين المُعاصِرين إلى تبنِّي فكرة لفيلسوف أو شيعيٍّ أو خارجِيٍّ في أيِّ مسألة عقديَّة، وإن كان هناك عَرْضٌ، فإنَّنا نجِده مُحتَشما أو عرْضا إجرائيًّا، أيْ غير مقصود للتَّحليل والفهْم، بل للإبانة عن ضلاله وتحْذير القرَّاء منه، مع أنَّه في واقع الحال لا يضُرُّ ولا ينْفَع أحدا، ما دام في الأصْل قد أُعْدِمَ بواسطة عَدَمِ وُجودِ من يتبنَّاه.

وقد أثَّر الموْقف النفسيِّ بتفصيلاته التي ذكرناها، والتي لم نذكرها، على البحث العلميِّ العقديِّ المُعاصِر، فشهدنا قيام حاجز

بين الباحثين وبين مصادر الوحي الإسلاميِّ، بفعل تقديس فهْم السَّلف لموْضوعاته، كما أنتجت الإقْصائيَّة توقُّف القلَّة من المُختَصِّين عند حدود عرْض بعض أفكار علماء الأشاعرة من بعض المسائل العقديَّة، وسيطرة الأحكام العقديَّة المَبْنِيَةِ على أدلَّة جزئيَّة، هي في الغالب أحاديث نبويَّة شريفة، لم يعمَل المنهج العقديُّ فيها عمله، فتحوَّلت إلى عناوين لا مضمون لها. وبالمُقابل، ورغم وُجود نوْع من السَّعي إلى التَّعريف بعدد من مواقف الفرق الإسلاميَّة المُخْتَلِفة ، فقد تَمَّ، عمليًّا، استِبْعاد أنساقها ونظرياتها سواء من حيث عدَم اعْتِبارها، أصلا، أجزاء من التَّقليد الإسلاميِّ العقديِّ، أو من حيث نفْي كونها مصادر لفهم للوحي والواقع والتاريخ، بإمكانها أنْ تُساعِد الباحث المُعاصِر على تعامل أوسع وأعْمق مع مجال البحث وأهدافه.

ورغم أنَّ هناك الكثير من الأسباب التي منعت عالم الإسلام الحديث من التَّعامل العلميِّ الواعي مع مصادره وتراثه، وذلك مثل التَّخلُّف الحضاريِّ والوُقوع تحت طائلة الغزو الفكريِّ والمَلديِّ؛ إلا أنَّ عجز الباحث المسلم المعاصر عن الانتباه إلى ضرورة إقامة نَسَقٍ عَقَدِيٍّ مُتكامِل، أيْ تشْكيل بناء يضُمُّ العناصر الثَّلاثة التي يتألَّف منها كُلُّ نَسَقٍ له ما لعالم الإسلام من خصوصيات، وهي عنصر الوحي، الذي تُمثِّله المصادر الدينيَّة، وهي القرآن الكريم والحديث الشريف، والتُّراث العقديُّ الإسلاميُّ، باعتباره يُمَثِّلُ فهْما للمصادر، وتجربة قائمة في التَّعامل مع الواقع من خلال خصوصياته ومُتطلَّبات الوحي، والواقِع المعرفِّي والفكْريِّ والمَعيشِيِّ الآنِيِّ.

وإنَّنا نعتقد أنَّ تشابُك هذه العناصر الثَّلاثة، وامتِزاجها وتفاعلها تفاعلا خلَّاقا، هو الضَّامن الوحيد لإقامة نَسَقٍ عقديٍّ إسلاميٍّ قادِرٍ على الحياة والإحياء في الوقت نفسه. بيْد أنَّ البحث العقديَّ المعاصِر، كما وصفْنا، لم يستطع أنْ يقدِّم حتى الآن، إلا عرْضا نُتَفِيًّا عن بعض المباحث العقديَّة كما تشكَّلت في الإنتاج

العَقَدِيِّ للعلماء المسلمين المتأخِّرين. وقد زاده مواتا إقصائيَّتُه للمناقشة، التي كان من المُمكِن أنْ تتحقَّق إمَّا بعرضه في إطار الأنساق الأصليَّة التي نشأ فيها، وإمَّا في إطار بحث جديد في المصادر. إضافة إلى مُمارَسته لانْتِقائيَّة غير مبرَّرة دينيًّا وتاريخيًّا وعِلْميًّا تتمثَّل في استِبعاده لأنساق أخرى، لا تقِلُّ إسلاميَّة عمَّا يتِمُّ عرضُه بأيِّ حال من الأحوال.

وبعبارة تريد التأكيد على ما تمَّت كتابتُه، فإنَّ أزمة البحث العقديِّ المعاصر، من حيث موْقفُه من التُّراث، تتمثَّل في مُحاوَلته إحياء جزء منه مع إقصاء أجزاء أخرى. وإنَّ النَّتيجة المباشرة لذلك هي تَفْتِيتُ البحث نفسه، والانتهاء إلى عدَم فعاليَّته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنَّ التَّعامُل مع الجزء المُختار في حدِّ ذاته يَتِمُّ بشكْل لا تَعقِّلَ فيه، إذ هو مُحاوَلة لتَوْقيف مسار الفِكر في زمن مُحدَّد، أو على أحْسن تقدير مُحاوَلة إنجاز جَمْع تَجاوُريٍّ بين القديم والجديد. وقد أدَّى ذلك إلى موت البحث العقديِّ المُعاصِر، إذ عمليَّة البحث نفسها، والتي تَهدِف إلى التَّجديد، أو يَتَحَقَّقُ في إطارها التَّجديد، لا يُمكِن أنْ تَتِمَّ إلا بمُحاوَلة إعادة بناء وعْي الذَّات المُسلِمة بذاتها، بواسطة خلْق هُوِيَّةٍ مُنْتَمِيَةٍ إلى نفسها، أيْ إلى مصادر الوحي، والتُّراث، والواقع. وإنَّنا نعتقد أنَّ الإجراء المنهجيَّ الذي يمُكِنُهُ تحقيق ذلك لا يعدو أنْ يكون أحد ثلاثة، إمَّا بُمحاوَلة فهْم الوحي بوساطة التُّراث والواقع، فنُحصِّل هنا على أحسن فهْم مُمكِن، يستطيع الإحياء. وإمَّا مُحاوَلة فهْم التُّراث بوساطة الوحي والواقع، فنُحصِّل على فهْم للوحي ونحقِّق نقدا للتُّراث، نستطيع الاستفادة منه في فهْم الواقع، وإمَّا أنْ نحاول فهْم الواقع بوساطة الوحي والتُّراث فنُحصِّل على بناءات واقِعيَّة مُنْتَمِيَةٍ إلى ذاتها.

ومن المُؤكَّد أنَّ أيَّ مُحاوَلة لفهْم الوحي بدون وَساطة، على الأقلِّ، عنصر من عناصر النَّسَق، لنْ تكون لها أيُّ جدْوى، سواء من حيث تأثيرها على درجة الفهْم نفسه، أو من حيث فعاليَّته؛ ذلك أنَّ وُجود العنصر الوسيط، هو الإجراء الوحيد الذي يُحقِّق تطابُقا مع حقيقة الوحي ذاته.

وإنَّنا نستطيع اعتبار هذا نوْعا من عدَم الفـــهْم لخُصوصيَّـــات الوحي نفسه الذي لم يُعرِّفنا بحقيقته وأهدافه إلا من خلال الوســائط، التي تَمَثَّلتْ في الإحالة على المعقول، أو خُصوصيَّة أسباب النُزُول، أو الإحالة على الدِّيانات والثَّقافات القائمة ... وإنَّ الإصرار علـــى القيام بمثل هذا، خصوصا عبر المنهج القاصِر الذي اعتمده التَّـأليف العقديُّ المعاصِرُ، وهو مُحاوَلة الإحياء الميِّتة لجزئيات من أنســـاق كانت قائمة، لا يُمكِن أنْ تُحقِّق أيَّ فائدة، ما دام لا يوجَد، أصـــلا، منهج لا يستعين بالوسائط.